

اقترح إطلاق اسم النائب السابق إسماعيل دشتي على أحد المرافق الاجتماعية

الصالح يسأل وزير المالية عن لجنة التحقيق في عدم حفظ الملفات الخاصة بالتحقيقات في الجمارك

وجه النائب خليل الصالح سؤالاً إلى وزير المالية نايف الحجرف، عن لجنة التحقيق في عدم حفظ الملفات والمحاضر والأقوال الخاصة بالتحقيقات في الإدارة العامة للجمارك. ونص السؤال على ما يلي: نني إلى علمي أن الإدارة العامة للجمارك تشهد إجراءات انطوت على مخالفات قانونية وتجاوز للسلطات الإدارية داخل الإدارة، لذا يرجى إجابتي وتزويدي بالآتي:

- 1 - أصدر مدير الإدارة العامة للجمارك قراراً إدارياً رقم (6121) لسنة 2018 بتشكيل لجنة تحقيق (بحال) رئيس قسم التحقيقات، فما السند القانوني لتشكيل اللجنة؟
- 2 - هل يخول قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (41) لسنة 2016 بشأن بدل حضور جلسات الجمارك في الجهات الحكومية مدير لجنة تحقيق دون موافقة اللجنة الفنية؟ وهل التزم قرار تشكيل لجنة التحقيق إشار إليه بأحكام

قرار مجلس الخدمة المدنية المذكور أعلاه؟

- 3 - نص القرار على أن تقوم لجنة التحقيق بتحديد التسبب في عدم حفظ الملفات والمستندات الخاصة والمحاضر والأقوال بالتحقيقات وفقاً للقواعد والنظم المعمول بها، وبالنظر إلى أن النطاق الزمني للتحقيق - وفق نص القرار - يمتد إلى العام 2021، فما أسباب عدم اتخاذ المدير أي إجراء تجاه ما وصفه القرار بـ (عدم حفظ الملفات والمستندات الخاصة والمحاضر والأقوال بالتحقيقات وفقاً للقواعد والنظم المعمول بها)، منذ توليه سدة المسؤولية؟
- 4 - ما طبيعة اختصاصات «مراقبة الشؤون الوظيفية» والأقسام التابعة لها؟ وهل من اختصاص قسم التحقيقات التابع لهذه الرقابة حفظ الملفات والمستندات الخاصة والمحاضر والأقوال بالتحقيقات وذلك حسب الهيكل التنظيمي المعتمد بديوان الخدمة المدنية؟
- 5 - كيف ينص القرار المشار



خليل الصالح

إليه على أن ترفع لجنة التحقيق تقريراً نهائياً خلال شهر من تاريخ تشكيلها وفي الوقت ذاته ينص القرار في مادته الثالثة على أن يجتمع أعضاء اللجنة لمدة شهرين قابلة للتسديد؟ وهل سبق أن شكلت الإدارة لجنة بدأت العمل بالتحقيقات؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى دعم الإجابة بالمستندات.

6 - ما آلية الإشراف في الإدارة

العامة للجمارك للوثائق سواء كانت ملفات قضائية أو محاضر ضبط أو بيانات جمركية؟ وهل توجد قاعدة أرشيفية لتلك البيانات منذ عام 2012؟ إذا كانت الإجابة النفي فما أسباب عدم وجودها؟

- 7 - هل أخطرت إدارة الفتوى والتشريع الإدارة العامة للجمارك بالفضيحة المرفوعة من رئيس قسم التحقيقات فاطمة حمزة عباس الغلاف؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى بيان تاريخ الإخطار، وهل كان الإخطار سابقاً على تشكيل لجنة التحقيق المشار إليها إعلام أم لاحقاً عليه؟

من جانب آخر أعلن النائب خليل الصالح عن تقديمه اقتراحاً برغبة لإطلاق اسم النائب السابق إسماعيل دشتي على أحد المرافق الاجتماعية أو إحدى المدارس. ونص الاقتراح على ما يلي: ففدت الكويت النائب السابق العم إسماعيل علي حاجبة دشتي الذي رحل عنا بعد مسيرة حافلة بالعطاء في مجالي السياسة والاقتصاد.

أعلن النائب ثامر السويط عن تقديمه اقتراحاً برغبة لتكوين جميع الوظائف في وزارة الخارجية بجميع قطاعاتها وأجزئتها. ونص الاقتراح على ما يلي: أصدر ديوان الخدمة المدنية القرار رقم (11) لسنة 2017 بشأن قواعد وإجراءات تكوين الوظائف الحكومية، والقاضي بإلزام الجهات الحكومية بتخفيض عدد الموظفين غير الكويتيين العاملين بها، وذلك لتلويح بعد (5) سنوات



ثامر السويط

ولآخر كان من الملاحظ اعتماد وزارة الخارجية بشكل كبير على توظيف الوافدين في القنصليات والسفارات الكويتية في الخارج، رغم أن الوظائف والمهام في السلك الدبلوماسي خطيرة وحساسة ولا يمكن أن تكون متاحة للجميع بهذه الطريقة. لذا فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي: تكوين جميع الوظائف في وزارة الخارجية بجميع قطاعاتها وأجزئتها من قنصليات وسفارات والبعثات الدبلوماسية المختلفة.

يشسب عبد الموظفين الكويتيين من إجمالي قوة العمالة لدى الجهة الحكومية إلى النيب المئوية المحددة قرين كل مجموعة من المجموعات الوظيفية المصنفة أو ما يقابلها من سميات وظيفية. وفي ظل تزايد أعداد الموظفين العاملين من العمل والمتفرجين للوظيفة في الوقت الذي تنفذ فيه الجهات الحكومية بالتوظيفين الوافدين تظهر الحاجة الملحة لتطبيق قرار التكويت على مختلف الجهات الحكومية.

وجه سؤالاً آخر للجبري عن سبب عدم إنشاء مركز للشباب في «أم الهيمان» الحويلة لوزير الأوقاف: ما سبب عدم إنشاء الوزارة مباني خاصة بها بدلاً من الاستئجار؟

وجه سؤالاً آخر للجبري عن سبب عدم إنشاء مركز للشباب في «أم الهيمان» الحويلة لوزير الأوقاف: ما سبب عدم إنشاء الوزارة مباني خاصة بها بدلاً من الاستئجار؟

سؤالاً إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون وزير العدل محمد الجبري، عن سبب عدم إنشاء مركز للشباب في (أم الهيمان). ونص السؤال على ما يلي: تسلمت الهيئة العامة للشباب والرياضة موقع مركز شباب ضاحية علي صباح السالم (أم الهيمان) في تاريخ 2 فبراير 2003 من المؤسسة العامة لرعاية السكنية، وحتى تاريخ السنة المالية 2018/2019 لم تطلب الهيئة العامة للشباب ميزانية لإنشاء هذا المركز. لذا يرجى إجابتي بالآتي: ما أسباب وراء عدم طلب ميزانية وكذلك عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء مركز للشباب في ضاحية علي صباح السالم (أم الهيمان) منذ تاريخ تسلم الموقع التخصص له في 2 فبراير 2003 حتى تاريخ طلب الهيئة ميزانية لها في السنة المالية 2018/2019

وجه النائب د. محمد الحويلة سؤالاً إلى وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية د. فهد العفاسي، عن سبب عدم إنشاء الوزارة مباني لها بدلاً من الاستئجار في استئجار المباني. ونص السؤال على ما يلي: إن استمرار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية باستئجار مباني خاصة بها لعدة سنوات حمل ميزانية الوزارة مبالغ ما أمكن حصره منها 2.3 مليون دينار كان من الممكن إنشاء مباني خاصة بهم بدلاً من الاستئجار في الاستئجار. لذا يرجى إجابتي وتزويدي بالآتي: - لماذا لم تطلب وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إخراج اعتمادات مالية بميزانية الوزارة لإنشاء مباني لها بدلاً من الاستمرار في استئجار المباني؟ وما خطة الوزارة في هذا الشأن؟ من جانب آخر وجه النائب د. محمد الحويلة

(121) في تاريخ 6 يوليو 2017 بشأن طلب إعادة النظر في التخفيض الذي طرأ على بدلات كادر جهاز المراقبين الماليين الصادر به قرار مجلس الوزراء رقم (1669) لسنة 2016؟

- 4 - ما دوركم بصفتكم رئيس اللجنة العليا في الجهاز في إصاف المراقبين الماليين من الظلم الواقع عليهم بعدم تسكين من بلغت خدمته أكثر من (30) سنة على الدرجتين (19 و 20) وعدم مساواتهم مع مرافقي ديوان المحاسبة في التسكين على هاتين الدرجتين؟
- 5 - لماذا خفضت الوزارة الميزانية المخصصة للمراقبين الماليين للسنة المالية 2018/2019؟ علماً بأن هذا التخفيض عرقل عمل الجهاز في تنفيذ الاستحقاقات المالية المترتبة على قرار مجلس الوزراء رقم (1669) لسنة 2016 بشأن الكادر الخاص للجهاز، وهل حاسبتكم المسؤولين في وزارة المالية على هذا التخفيض؟ مع تزويدي بجميع المخابرات بين الجهاز والوزارة بشأن اعتراض الجهاز على هذا التخفيض في الميزانية وإجراءات الوزارة في معالجته.

الكويت والتي نصت على أن (العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع) بالإضافة إلى ما وقع على العاملين في الجهاز من ضرر إداري ومالي من قرارات تنقلهمه أخرى ومنها قرار رئيس الجهاز رقم (53) لسنة 2017 بشأن قواعد ونظم تسكين العاملين في جهاز المراقبين الماليين. وطالب فهد إجابته وتزويده بالآتي:

- 1 - ما أسباب إصدار مجلس الوزراء كادراً خاصاً لجهاز المراقبين الماليين أقل في رواتبه وبدلاته وحوافزه عن كادر الجهات الرقابية الأخرى (ديوان المحاسبة، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، ووحدته التحريات المالية)؟ وهل يوجد توجه لدى مجلس الوزراء في تعديل كادر الجهاز؟
- 2 - كوادر الجهات الرقابية (ديوان المحاسبة، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، ووحدته التحريات المالية) مع بيان المواقف في الدرجات والرواتب والبدلات والحوافز والمزايا التقديرية والعينية بين هذه الجهات وجهاز المراقبين الماليين بشكل مفصل.
- 3 - ما ردكم على كتاب جهاز المراقبين الماليين رقم

وجه النائب عبدالله فهد سؤالاً إلى وزير المالية نايف الحجرف قال في مقدمته ما يلي: صدر القانون رقم (23) لسنة 2015 بإنشاء جهاز المراقبين الماليين، والذي يهدف إلى تحقيق الرقابة المسبقة الفعالة على الأداء المالي للدولة، وقد نص القانون في المادة (4) بأن (يكون للجهاز كادر خاص، يصدر به قرار من مجلس الوزراء ويحدد فيه جدول الدرجات والرواتب والبدلات والحوافز والمزايا التقديرية والعينية) وعلى إثر ذلك صدر قرار مجلس الوزراء رقم (1669) لسنة 2016 بشأن كادر الدرجات والرواتب والبدلات والحوافز والمزايا التقديرية والعينية لجهاز المراقبين الماليين، إلا أنه تبين أن هذا الكادر أقل من طموحات المراقبين الماليين، حيث لم يساو في المرتبات والبدلات والمزايا بين جهاز المراقبين الماليين والجهات الرقابية الأخرى (ديوان المحاسبة، والهيئة العامة لمكافحة الفساد، ووحدته التحريات المالية) مما ترتب عليه ضرر نفسي ومعنوي كبير على المراقبين الماليين، ذلك فإن في عدم المساواة مخالفة للمادة (7) من دستور

تتبعات

شخصية مقبولة لديهم ضمن مجموعة الوزراء التي يعينها الرئيس. وليمان الذي يعاني اقتصاده المنفل بالديون من الركود في أمس الحاجة إلى حكومة جديدة، لتنفيذ إصلاحات اقتصادية مطلوبة لوضع مائنه العامة على مسار أكثر استدامة والحصول على تعهدات بمساعدات خارجية.

الرياض: اتفاق

عبدالعزیز آل سعود، قد استقبل في مكتبه بقصر اليمامة في الرياض أمس. كلا من وزير الخارجية بجمهورية مصر العربية سامح شكري، ووزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية جيبوتي محمود علي يوسف، ووزير الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية الصومال أحمد عيسى عوض، ووزير الخارجية بجمهورية السودان الديري محمد الدخري، ونائب وزير الخارجية بالجمهورية اليمنية السفير محمد بن عبدالله الحضرمي، والأمين العام لوزارة الخارجية وشؤون المقربين بالملكة الأردنية الهاشمية السفير زيد مفتاح اللوزي، الموجودين في الرياض لبحث إنشاء كيان للدول العربية والأفريقية المشاطة للبحر الأحمر وخليج عدن. وقد جرى خلال الاستقبال، الحديث عن آفاق التعاون بين الدول ودور إمامة الكيان في تعزيز الأمن والاستقرار والتجارة والاستثمار في المنطقة.

حضر الاستقبال، الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية، ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد بن محمد العيبان، ووزير الخارجية عادل بن أحمد الجبير، ووزير الدولة لشؤون الدول الإفريقية أحمد بن عبد العزيز فطان.

أردوغان: بدء

الكردية المعروفة باسم «وحدات حماية الشعب»، التي تعتبرها تركيا جماعة إرهابية مرتبطة بالتمرد داخل حدودها. وتابع «عملياتنا لا تستهدف الجنود الأميركيين في شرق الفرات»، مضيفاً أن بلاده مصرّة على جعل هذه المنطقة آمنة ويمكن العيش فيها.

بومبيو: التحقيقات

«فوكس نيوز»، في مقابلة قبل ساعات من تقديم جينا هاسبل مديرة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، إجابة لزماء مجلس النواب خلف الأبواب المغلقة، فيما يتعلق بمقتل خاشقجي داخل القنصلية السعودية في تركيا يوم الثاني من أكتوبر.

الحمود: نقلة

إيماناً منها بأهمية الاستثمار في صناعة الطيران المدني، وانطلاقاً من ضرورة رفع كفاءة مطار الكويت الدولي الذي يعتبر الوجهة الحضارية للبلاد. وذكر أن البلاد تسعى برؤيتها الجديدة إلى أن تكون مركزاً نشطاً للنقل الجوي إذ ضحت استثمارات كبيرة خلال السنوات الـ 10 الماضية في هذا القطاع وتخطط لضخ المزيد خلال العقدين المقبلين. وأفاد بأن «الطيران المدني» تطبق الإجراءات الأمنية وفق المعايير الدولية في المطارات التي تعطي أولوية الأمن درجة عالية من الاهتمام والرعاية، لافتاً إلى التوسع في نقل الخبرات العالمية في إدارة وتشغيل المطارات.

ورأى أن رؤية «كويت جديدة 2035»، لن تتحقق إلا عبر نافذة جوية نشطة وفعالة تلبى خطط الدولة وبرامجها التنموية.

عون: انتهاء

الرئيس ورئيس الوزراء إلى جانب التوافق الوطني ستقود حتما إلى تشكيل حكومة جديدة، رغم كل العقبات». وبإسناد هو زوج ابنة عون ويرأس التيار الوطني الحر الذي أسسه الرئيس. وقال رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري الذي حضر المؤتمر أيضاً، للصحفيين إنه «متفائل دائماً» وذلك رداً على سؤال عن أوضاع تشكيل الحكومة الجديدة بعد سبعة أشهر من المشاحنات السياسية.

ونقل نائب عن رئيس البرلمان نبيه بري قوله أمس أيضاً (إنه متفائل إزاء التوصل لحل قريباً بخصوص أزمة تشكيل الحكومة. وأعلن علي بري وهو نائب من حركة أمل التي يتزعمها بري، للصحفيين في تصريحات بهذا الخصوص، إن بري قال إن هناك مساعي جادة لتشكيل حكومة، وإن تفاؤله ينبع من تدخل الرئيس عون.

وكان عون قد تلح أمس الأول إلى أن الصعوبات التي تواجه تشكيل الحكومة لا يمكن حلها «بالطريقة التقليدية». بين رئيس الوزراء المكلف والأحزاب الأخرى، وإنه كان من واجبه المشاركة. وذكر الحريري على «نويتر» أن الحكومة الجديدة ستلتزم كل الالتزام بالإصلاحات التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر للمانهين هذا العام ومن بينها إصلاحات في الموازنة.

وقد واجه الاتفاق بشأن تشكيل الحكومة سلسلة من العقبات إذ سعى الحريري للوصول إلى اتفاق لتأليف حكومة من 30 وزيراً ينتمون إلى المجموع المتنافسة وفقاً لنظام سياسي طائفي. وتحوّرت العقبة الأخيرة حول التمثيل النسبي إذ تطالب جماعة حزب الله الشيعة القوية المدعومة من إيران بمقعدي في الحكومة لأحد حلفائها السنة الذين فازوا في الانتخابات. ويعتقد محللون أن إحدى التسويات تكمن في ترشيح عون لواءة من الشخصيات السنية المتحالفة مع حزب الله أو أي

التحقيق في مخالفات

الحالي، أن خطاب سمو أمير البلاد هو «خارطة طريق للسلطات»، الثالث، وأعرب النواب عن خالص احتياهم لسمو الأمير، كما يبدو أنه من جهود غير عادية لحماية مصالح البلاد. وشدد النواب على أهمية أن يكون أعضاء السلطات التشريعية والتنفيذية على قدر المسؤولية، في التعامل مع التحديات الإقليمية، وإعادة تقييم التجربة البرلمانية وتطويرها لخدمة مصالح البلاد. على صعيد موضوع مصفاة الزور، وعقب النظر في طلب مناقشة مقدم من بعض النواب، بشأن ما سموه «لدايعات فضيحة سوء تصميم المصفاة، الذي سيكلف خزينة الدولة خسائر وأرباح غير محققة، تزيد تكلفتها عن 15 مليار دولار»، فقد كلف المجلس لجنة «حماية الأموال» البرلمانية، التحقيق في مخالفات وأوجه التقصير وشبهات الفساد والأضرار بإمال العام، المتعلّقة بسوء تصميم مصفاة «الزور» ومجمع التبروكميماويات المرتبطة بها، وتحديد المسؤولين عنها، على أن تقدم التقرير بهذا الشأن خلال شهرين.

كما قرر المجلس تكليف ديوان المحاسبة فحص سجلات وبيانات عقود مشروع الطاقة الجديدة في منطقة «الشبابا»، وأعداد تقرير مفصل عن نتائج فحص العقود المبرمة لتلك المشاريع، وذلك للتحقق من تكلفة انتاجها. وضمن ما جاء في الطلب الثاني مقارنة تكاليف إنتاج وزارة الكهرباء وللا الطاقة الكهربائية، ومدى التزام الجهات المعنية بتنفيذ المرحلة الثانية والثالثة بتناجز وتوصيات ما انتهى إليه تنفيذ الأعمال في المرحلة الأولى، على ألا يتجاوز ديوان المحاسبة برقع تقريره عن تاريخ الأول من مارس المقبل. إلى ذلك وافق مجلس الأمة أيضاً على طلب نياي بتكليف ديوان المحاسبة، دراسة ما جاء في طلب المناقشة للتعليق بنذب العسكريين للعمل مع أعضاء مجلس الأمة وتقديم تقرير للمجلس خلال ثلاثة أشهر.

وشهدت المناقشة تبايناً في آراء النواب، حول نذب وفرز العسكريين للعمل مع الأعضاء، بين مؤيد ومعارض، ودعوات نيابية للاستفادة من العنصر البشري بشكل صحيح. وأبدى عدد من النواب تأييدهم لانتداب العسكريين للعمل عسكرياًة للنواب، ورواؤه لا حرج في ذلك من أجل الاستفادة من معلوماتهم في أمور تخص مجالهم، متسائلين «ما الفرق بين انتداب العسكريين أو بقاء موظفي وزارات الدولة».

في حين رفض عدد آخر من النواب استمرار نذب العسكريين للعمل لدى أعضاء مجلس الأمة رفضاً قاطعاً، مشيرين إلى أن الجهات العسكرية والأمنية أولى للاستفادة من خدماتهم. من ناحية أخرى وافق مجلس الأمة في المداولتين الأولى والثانية، على ثمانية مشاريع قوانين تتعلق بانفاقيات وبرونوكويل ونظام أساسي وناظق ختامية بين حكومة الكويت، وعدد من الدول الصديقة ومنظمة دولية ومؤتمر عالمي.